وجهت صفعة لترامب.. وغيرهارد شرودر: لسنا جمهورية موز

ألمانيا ترفض إرسال جنودها إلى سورية وتغضب أميركا

الوطن- وكالات

رفضت ألمانيا أمس دعوة الولايات المتحدة الأميركية لها لإرسال قوات برية إلى سورية في موقف يشير إلى خلافات بين واشنطن والدول الغربية بشأن طلب أميركا من تلك الدول إرسال قوات لها لتحل مكان قوات الاحتلال الأميركي التي ستنسحب من سورية.

ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن المتحدث باسم الحكومة الألمانية ستيفان سيبارت خلال مؤتمر صحفي اعتيادي قوله: «عندما أقول إن رؤية الحكومة هي الالتزام بالإجراءات الحالية في التحالف (العسكري) ضد داعش، فهذا لا يشمل قوات برية كما هو معروف».

وبحسب «رويترز»، فإنه من المرجح أن يغضب رفض ألمانيا طلب الولايات المتحدة نشر قوات برية في سورية، الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي يريد من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أن تضطلع بدور عسكري أكبر في الشرق الأوسط.

بدورها ذكرت مواقع الكترونية، أن المتحدث باسم الحكومة الألمانية، أكد أن ألمانيا لا تنوي إرسال قوات برية إلى سورية، مشيراً إلى أن الحكومة تعتزم فقط مواصلة الإسهامات العسكرية الحالية لتحالف مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، والمتمثلة في طائرات استطلاع من طراز «تورنادو»، وطائرة تزود بالوقود، وإرسال مدربين عسكريين إلى العراق.

جاء ذلك بعد يوم واحد من الإعلان عن طلب تقدّمت به الولايات المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى سورية جيمس جيفري تدعو فيه ألمانيا إلى إرسال قوات برية إلى سورية بحجة مساعدة «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في القضاء على داعش.

وكان مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى سورية جيمس جيفري، قال أمس: إن واشنطن تنتظر من ألمانيا إرسال قوات إلى الشمال السوري للمساعدة في محاربة تنظيم داعش.

وأضاف: «ألمانيا تلعب دوراً فعالاً في مكافحة «داعش»، وفي العملية السياسية بشمال سورية، لكننا نريد منها دعماً أكبر على صعيد القوات البرية».

ولفت جيفري إلى أن الجنود الذين سيرسلون إلى الشمال السوري، ليس من الضروري أن يكونوا محاربين، بل قد يكون بينهم مدربون عسكريون وفنيون، أما عمليات الهجوم، فهي موكلة لما سماه «القوات المحلية»، في إشارة إلى الميليشيات الكردية ومنها «قسد» المدعومة من التحالف الدولي.

الطلب الأميركي أثار انقساماً ألمانياً حاداً، حيث رفضه تورستن شيفر- غومبل، عضو الهيئة الرئاسية الثلاثية في الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الشريك الثاني في الائتلاف الحاكم في برلين.

وقال شيفر- غومبل في تغريدة له على موقع «تويتر»: «تفويض من هذا النوع سيرفضه الحزب الاشتراكي الديمقراطي، لن نوافق على إرسال قوات برية ألمانية إلى سورية، ولا أرى أن الشريك في الائتلاف الحكومي يريد ذلك»، وذلك في إشارة إلى الاتحاد المسيحي الذي تنتمي إليه المستشارة ميركل.

بدوره دعا المستشار الألماني السابق، الاشتراكي الديمقراطي، غيرهارد شرودر إلى عدم السماح للرئيس الأميركي دونالد ترامب بمعاملة ألمانيا كدولة «تابعة»، حسب تعبيره، وأضاف في تصريحات لصحيفة هاندلسبلات قائلاً: «لسنا جمهورية موز هنا!».

وفي المقابل قالت زعيمة الحزب المسيحي الديمقراطي أنغريت كرامب - كارنباور، حزب المستشارة ميركل: إنها منفتحة مبدئياً على إجراء نقاش حول الموضوع، وأضافت في مقابلة مع القناة الألمانية الثانية «ZDF»: إنه إذا استدعت الضرورة سيكون علينا إجراء نقاش حول إضافة بعض الأمور للأداء الألماني، في إطار التفويض القائم في التحالف الدولي ضد الإرهاب.

وفيما يخص نشر قوات برية ألمانية في سورية، قالت كرامب كارينباور: «إنها قفزة كبيرة بالنسبة لنا»، لكن يجب على الناس أن يدركوا في ألمانيا أن «الأمر هنا يتعلق بجزء كبير من الأمن الذاتي في ألمانيا وليس فقط ما ترغب فيه الولايات المتحدة».

أما خبيرة شؤون الدفاع من حزب الخضر، أغنيسكا بروغير فقد حثت الحكومة الألمانية على «توجيه رفض واضح» لتوسيع التفويض القائم، مؤكدة أن التدخل الألماني إلى الآن «مخالف للقانون ولا يتوافق مع المعطيات الدستورية لتدخلات الجيش الألماني في الخارج».

من جانبها أفادت وزارة الخارجية الألمانية أن برلين في «حوار بناء» مع شركائها حول العمل المستقبلي للتحالف المناهض لتنظيم داعش، و«إلى حد الآن تدعم ألمانيا «التحالف» لاسيما بطائرات الاستطلاع «تورنادو» انطلاقاً من الأردن، وهذا التفويض الممنوح من البرلمان الألماني يبقى ساري المفعول».

وتعتبر ألمانيا إحدى الدول المشاركة في «التحالف الدولي» المزعوم الذي تقوده واشنطن، وكان من المفترض أن تنتهي مهمة القوات الألمانية في ٣١ تشرين الأول، لكن وزير الخارجية الألماني هيكو ماس أوضح خلال زيارة له إلى العراق الشهر الماضي أنه يمكن تمديدها، وسيناقش البرلمان الألماني، الذي يتعين عليه الموافقة على أي تمديد، المسألة في شهر أيلول المقبل على أقرب تقدير.

من لقاء المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الأميركي دونالد ترامب على هامش قمة العشرين (رويترز – أرشيف)

الإرهابيون واصلوا اعتداءاتهم على القرى الآمنة بريفي حماة وإدلب

اشتباكات عنيفة يخوضها الجيش لاستعادة السيطرة على تل ملح والجبين

حماة- محمد أحمد خبازي
حمص- نبال إبراهيم
دمشق- الوطن- وكالات

خاض الجيش العربي السوري اشتباكات عنيفة على محوري تل ملح والجبين بريف حماة الشمالي الغربي، لاستعادة السيطرة على القريتين، وفي الوقت نفسه كثف من استهدافه للإرهابيين وقضى على العديد منهم ودمر مقرات لهم، وذلك رداً على اعتداءاتهم المتواصلة التي تطول البلدات والقرى الآمنة في الشمال.

وفي التفاصيل، فقد أطلقت المجموعات الإرهابية المتمركزة بريف حماة الشمالي قبل ظهر أمس عدة صواريخ على قرى العزيزية والرصيف والحماميات، أسفرت عن أضرار مادية بمنازل الأهالي.

كما حاولت مجموعات من تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه تطلق على نفسها «غرفة عمليات الفتح المبين»، التسلل باتجاه نقاط للجيش على محوري الحويز في سهل الغاب بريف حماة الغربي، والقصابية بريف إدلب الجنوبي، فتصدى لها الجيش وخاض معها اشتباكات ضارية أسفرت عن مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين وفرار الناجين.

وبيَّنَ مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة في ريف حماة الشمالي ردت على اعتداءات الإرهابيين، بالمدفعية والصواريخ ودكت بها مواقعهم ونقاط انتشارهم في الصخر وكفر زيتا وعلى محور الجبين وتل ملح والحويجة بريف حماة الشمالي الغربي، ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد منهم وتدمير عدة مقرات ونقاط محصنة ومنصات إطلاق صواريخ.

وأوضح المصدر، أن الجيش استهدف بطيرانه الحربي أيضاً مقرات وتحصينات لـ«النصرة» وحلفائها في محيط خان شيخون وحرش بسنقول والهبيط وكفر بطيح وأطراف معرة النعمان وخان السبل ومعرايا وعابدين بريف إدلب الجنوبي، ما أدى إلى تدميرها بالكامل على من كان مختبئاً فيها، إضافة للعديد من الآليات الحربية المزودة برشاشات متوسطة وثقيلة.

على خط مواز، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن اشتباكات عنيفة يشهدها محورا تل ملح والجبين بريف حماة الشمالي الغربي، بين قوات الجيش والقوى الرديفة لها بدعم روسي من جانب، وبين تنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة من جانب آخر، في هجوم جديد ينفذه الجيش لاستعادة السيطرة على القريتين، مشيراً إلى أن المعارك تترافق مع عمليات قصف جوي وبري مكثف.

وذكر المصدر، أن اشتباكات بين الطرفين تدور أيضاً على محور القصابية أقصى جنوب إدلب.

وأشار إلى أن الطائرات الحربية السورية نفذت صباح أمس أكثر من ٣٢ غارة جوية استهدفت خلالها مواقع المسلحين من التنظيمات الإرهابية والميليشيات في مدن وبلدات وقرى كفربطيخ وعابدين ومعرة النعمان ومحيط دير شرقي والهبيط وأطراف خان السبل ومدايا وحرش بسنقول جنوب إدلب، والصخر وكفرزيتا شمال حماة، في وقت شنت الطائرات الحربية الروسية ٩ غارات جوية على مواقعهم في مدينة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي، وقرية تل ملح بريف حماة الشمالي الغربي.

تزامناً تلك الاشتباكات مع وصول تعزيزات عسكرية من قوات الاحتلال التركي، إلى نقاط المراقبة المتمركزة في ريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي، حيث عبر الحدود السورية التركية من منطقة لوسين بريف إدلب الشمالي، بحسب ما ذكر موقع «العربي الجديد» الإلكتروني القطري الداعم للتنظيمات الإرهابية وما يسمى «المعارضة».

وذكر الموقع، أن هذا الرتل من قوات الاحتلال التركية هو الثالث الذي يدخل الأراضي السورية منذ بداية تموز الجاري، وهو الأضخم، حيث ضم أكثر من ثلاثين آلية.

من جانب آخر، وتنفيذاً لتعليمات الاحتلال التركي الذي يحلم بسلخ مناطق سيطرة الإرهابيين شمال البلاد ووضعهم ولاة من قبله عليها، نقل ما يسمى «المجلس التركماني السوري» مقره من تركيا إلى ريف حلب الشمالي حيث المناطق التي يحتلها النظام التركي، وذلك بحسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

إلى حمص، فقد ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات الريف الشرقي لـ«الوطن»، أن مختلف الجبهات ومحاور الاشتباك مع مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في بادية السخنة بأقصى ريف حمص الشرقي شهدت أمس هدوءاً عاماً، ولم يسجل خلاله أي اشتباكات تذكر.

ولفت المصدر، إلى أن عمليات الجيش اقتصرت على تعزيز نقاطها وتدعيمها ورصد أي تحركات لمسلحي داعش والتأهب لاستهدافها بالوسائل النارية المناسبة، مبيناً أن قوة عسكرية تابعة للجيش رصدت تحركاً لمسلحي التنظيم على محوري الكوم ومحيط المحطة الثالثة في البادية الشرقية وعملت على استهدافهما بالأسلحة الرشاشة والمدفعية الثقيلة، ما أسفر عن إيقاع إصابات محققة في صفوفهم ومقتل وإصابة عدد من مسلحيه.

آلا دعا مجلس حقوق الإنسان للتحقيق بانتهاكات كيان الاحتلال ومحاسبته

سورية تؤكد على حقها باسترجاع الجولان

وكالات

جددت سورية أمس التأكيد على حقها السيادي باسترجاع كامل الجولان العربي السوري المحتل، ورفضها كل إجراءات سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» فيه، خاصة إجبار أبناء قرى الجولان الحصول على ما يسمى «الوثائق الإسرائيلية» البديلة وتهديدهم بالاستيلاء على ممتلكاتهم.

جاء ذلك في بيان سورية الذي تلاه مندوبها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير حسام الدين آلا أمام الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان «البند السابع» حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

وقال آلا في البيان بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «ترحب سورية بمناقشة المجلس انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في فلسطين وفي الجولان السوري المحتل وتشدد على أهمية المساءلة عن تلك الانتهاكات وعدم إفلات مرتكبيها من العقاب».

وجدد آلا رفض سورية محاولات سلطات الاحتلال الرامية إلى تكريس احتلال الجولان وإدانتها الإعلان غير الشرعي للإدارة الأميركية بشأن الجولان المحتل ومحاولتها التنصل من موجبات قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ الذي اعتبر فرض قوانين الاحتلال الإسرائيلي وإدارته على الجولان ملغى وباطلاً ولا أثر قانونياً دولياً له.

وأوضح آلا، أن استمرار انتهاكات الاحتلال «الإسرائيلي» المتواصلة منذ ٥٢ عاماً لميثاق وقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي الإنساني وللحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني ولأهلنا في الجولان السوري المحتل يحمل مجلس حقوق الإنسان وآلياته الخاصة مسؤولية التحقيق في هذه الانتهاكات ومحاسبة كيان الاحتلال على جرائمه وممارساته العدوانية.

ولفت آلا إلى استمرار الاحتلال بممارساته التعسفية ومواصلة استيلائه على أراضي وممتلكات الفلسطينيين وأهلنا في الجولان وسرقة مواردهم الطبيعية وإصدار أحكام طويلة بالسجن بحقهم كما هو حال عميد الأسرى السوريين صدقي المقت والتهجير التعسفي والتغيير الديمغرافي في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة.

وجدد آلا إدانة سورية بأشد العبارات عقد حكومة الاحتلال «الإسرائيلي» اجتماعاً في الجولان العربي السوري المحتل في السادس عشر من الشهر الماضي وإقامتها مستوطنة على أراضيه باسم الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومحاولاتها إجبار أبناء القرى السورية المحتلة الحصول على ما يسمى «الوثائق الإسرائيلية» البديلة وتهديدهم بالاستيلاء على ممتلكاتهم وإقامة مخطط التوربينات الاستيطاني على أراضيهم ومحاصرتهم في بؤر خانقة وإلحاق الضرر بمصدر معيشتهم.

وشدد آلا على أن الضغوط الأميركية لتقويض البند السابع من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان الذي يتناول انتهاكات الاحتلال «الإسرائيلي» في الأراضي العربية المحتلة وتصويت دول الاتحاد الأوروبي ضد عدد من قراراته وتهديدها بمعارضة القرارات الأخرى، تعبر عن ازدواجية فاضحة وتوفر لسلطات الاحتلال الحماية من المساءلة عن انتهاكاتها وتشجعها على المضي في ارتكاب المزيد من جرائم الحرب وعلى الاستمرار في رفض التعاون مع الآليات الأممية الموكل إليها التقصي والتحقيق بتلك الممارسات وتضع تلك الدول في مصاف الشريك في الانتهاكات.

ولفت آلا إلى أن إمعان سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» بانتهاكاتها الممنهجة للقانون الدولي الإنساني وفي ممارساتها التعسفية والقمعية لم ينل من صمود أهلنا في الجولان السوري المحتل بل زادهم إصراراً على التمسك بانتمائهم الوطني وبهويتهم العربية السورية، مشدداً على أن حق سورية السيادي باسترجاع كامل الجولان حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ غير قابل للتصرف وغير خاضع للتقادم.

وأكد آلا دعم سورية حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وضمان حق العودة للاجئين تنفيذا للقرار الأممي ١٩٤ ومطالبتها بانسحاب الاحتلال الإسرائيلي مما تبقى من أراض لبنانية محتلة ودعوتها مكتب المفوض السامي إلى الإسراع بإصدار قاعدة البيانات للشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة تنفيذا لقرارات المجلس.

وأول من أمس، أقيمت في ساحة سعدالله الجابري بحلب فعالية وطنية تحت عنوان «يلا سوا» لتوقيع أطول رسالة حب ووفاء للجولان العربي السوري المحتل وأهله الصامدين وتأكيداً على هويته العربية السورية، وذلك بعدما جرت فعاليات مماثلة في أربع محافظات هي السويداء ودرعا وحمص وحماة.

قولاً واحداً

ترامب بين شن الحرب أو التراجع خطوة

تحسين الحلبي

ربما أصبح من المسلمات لدى معظم دول أوروبا أن هذه الدول لن تسمح للمرة الثالثة أن تتحول أراضي أوروبا في هذا القرن مسرحاً لحرب عالمية ثالثة بعد الحرب العالمية الأولى بين عامي ١٩١٤-١٩١٨ والحرب العالمية الثانية بين عامي ١٩٣٩-١٩٤٥ والأثمان الباهظة التي دفعتها في هاتين الحربين.

يبدو أن شعوب أوروبا ومعظم حكوماتها أدركت أن الولايات المتحدة كانت المستفيد الأكبر من الحربين ولا يهمها إذا ما نشبت حرب عالمية ثالثة ما دامت لن تقع في ساحتها الأميركية أو ساحتها المجاورة في أميركا اللاتينية وكندا.

ولذلك كانت فكرة الاتحاد بين دول أوروبا مشروعاً يتناسب مع الهدف بمنع الحروب بين الدول الأوروبية والساحة الأوروبية، وهذا ما عرقل عدداً مهماً من المصالح الأميركية والبريطانية بشكل خاص لأنها اختارت الخروج من الاتحاد وللارتباط الأوثق مع المصلحة الأميركية الإمبريالية ومصالحها في هذا القرن الجديد.

فمع انتهاء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن عملت إدارة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في التسعينيات وإدارة جورج بوش في ٢٠٠١ على منع الدول الأوروبية الرئيسية من التقارب مع موسكو بعد انتهاء عهد الشيوعية، ورفضت أي مشاركة روسية في الأطر الأوروبية للتعاون بهدف إبقاء «الفزاعة الروسية» مبرراً لزيادة بيع الأسلحة الأميركية للدول الأوروبية وزيادة قوة حلف الأطلسي الذي لم يعد له مبرراً للبقاء بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وكتلته في أوروبا الشرقية وبعد التغيرات التي وقعت داخل أوروبا ووحدة الألمانيتين الشرقية والغربية، ولذلك يلاحظ الجميع أن سياسة الدول الأوروبية الرئيسية والقائدة في أوروبا مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا أصبحت تبتعد أكثر فأكثر عن السياسة الأميركية تجاه أوروبا رغم أن واشنطن كانت تدفعها وتضغط عليها للمشاركة في حروبها الجديدة التي جرت في عهد كلينتون داخل أوروبا في التسعينيات وفي عهد بوش الابن بعد عام ٢٠٠١ في منطقة الشرق الأوسط وفي احتلال أفغانستان والعراق وتهديد إيران. ولكن عام ٢٠١٥ شهد في واقع الأمر وكما أثبتت التطورات حتى الآن، وجود انقسام أوروبي أميركي واضح في موضوع الاتفاق النووي «٥+١» مع طهران فها هي إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تسعى الآن إلى تحويل انسحابها من هذا الاتفاق وعدم انصياع فرنسا وألمانيا وربما بريطانيا لموقفها إلى مبرر لحرب علنية مباشرة ضد إيران قد تؤدي إلى حرب تتورط فيها ساحة أوروبا كلها على غرار الحرب العالمية الثانية.

الدول الأوروبية تمسكت بالاتفاق مع روسيا والصين وأصبحت واشنطن ضد هذا الاتفاق الدولي وحدها، وفي ظل هذا الموقف الأميركي الأحادي غير المسبوق في الساحة الدولية، تواجه إدارة ترامب صعوبات بالغة أمام سعيها لتوجيه ضربة عسكرية محدودة أو شاملة ضد إيران وخاصة بعد أن أعلنت موسكو أنها لن تتوقف عن تقديم الدعم العسكري لإيران إذا ما بدأت واشنطن بشن أعمال عسكرية ضدها، وأمام افتراض كهذا لم تستطع أي دولة أوروبية الإعلان أنها ستقف إلى جانب واشنطن في حرب كهذه ولذلك تلجأ أوروبا في هذه الظروف إلى تكثيف جهودها لإطفاء فتيل حرب كهذه لأنها ستعرض المصالح التي أسستها مع طهران طوال العقدين الماضيين للضياع إضافة إلى المشاريع التي تتطلع إلى تنفيذها معها في المستقبل. فأوروبا ترى أن الإدارات الأميركية تسيطر على ٩٠ بالمئة من المصالح في الشرق الأوسط ولا تسمح للدول الكبرى الأوروبية إلا بالحد الأدنى من المصالح الأوروبية وخاصة في دول الخليج العربية النفطية كما أنها لا تسمح لأوروبا باستغلال الفرص التي تظهر بين فترة وأخرى في دول مثل السودان وليبيا والجزائر، ففي ليبيا ما تزال فرنسا وإيطاليا تحاولان فرض مصالحهما لتجدا أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يعمل هو الآخر مع قطر على مشاركتهما في هذه المصالح.

في المقابل يرى الجنرال الإسرائيلي المتقاعد من قسم الأبحاث في هيئة الأركان الإسرائيلية شلومو بروم في آخر أبحاثه أن أي حرب أميركية على إيران لن تكون محدودة بقوة النيران ولا بمساحتها الجغرافية بل ستتسع لتشمل المنطقة كلها وأن أهم عامل في توسع هذه الحرب هو التحالف الروسي مع إيران وحاجة روسيا لقوة إيران الحليفة في المنطقة إلى جانب سورية، ويستنتج بالتالي أن روسيا من الطبيعي أن تعلن لواشنطن أنها لن تتوقف عن دعم إيران عسكرياً. وفي النهاية ستكون إيران وحلفاؤها في وضع مريح أكثر أمام حلفاء أميركا في منطقة الخليج بشكل خاص وفي الشرق الأوسط بشكل عام.. لكن هذه التقديرات لا تسرّ إسرائيل التي لا يهمها سوى إشعال كل المنطقة بالاعتماد فقط على القوى البشرية الأميركية وليس القوى البشرية الإسرائيلية، وهذا على ما يبدو الذي جعل إدارة ترامب تتراجع خطوة واحدة إلى الوراء عن خط الحرب المباشرة!

UNDP
Empowered lives.
Resilient nations.

PROCUREMENT NOTICE

(UNDP-SYR- ITB-072-١٩)

Invitation to Bid

Rehabilitation and Maintenance of the Sewage Network in Harasta, Douma & Kafar Batna - Rural Damascus

UNDP invites qualified and eligible Firms to submit Bids for the above Invitation to Bid

Mandatory Sites Visits for will be on 15th and 16th July 2019 at 10:00 AM

Bids shall be submitted by 23th July 2019, 14:00 PM Damascus time.

For more information, interested firms may download freely the solicitation document from the UNDP Web Site at the following address:
http://procurement-notices.undp.org/view_notice.cfm?notice_id=57239

Or request a hard copy from Procurement Unit, UNDP office in Damascus, Syria. Phone Number:
+ 963 11 6129811 - 15

UNDP
Empowered lives.
Resilient nations.

إعلان استدراج عروض أسعار

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
SYR-ITB-072-١٩
دعوة لتقديم عروض

إعادة تأهيل وصيانة شبكة الصرف الصحي في حرستا ودوما وكفر بطنا - ريف دمشق

يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركات المؤهلة لتقديم عروض للدعوة المذكورة أعلاه

زيارات المواقع الإلزامية ستكون في 15 و16 حزيران ٢٠١٩ الساعة العاشرة صباحاً توقيت دمشق

آخر يوم لتقديم العروض ٢٣ حزيران ٢٠١٩، ٠٢:٠٠ بعد الظهر توقيت دمشق

لمزيد من المعلومات، يمكن للشركات المهتمة تحميل طلبات استدراج العروض من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العنوان التالي:

http://procurement-notices.undp.org/view_notice.cfm?notice_id=57239

أو طلب نسخة مطبوعة من قسم المشتريات، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دمشق، سوريا. رقم الهاتف:
+ ٩٦٣ ١١ 6129811 - 15